

Distr.
LIMITED

TD/B/52/SC.2/L.1/Add.1
12 October 2005

ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية

الدورة الثانية والخمسون

جنيف، ٣-١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥

البند ٥ من جدول الأعمال

اللجنة الثانية للدورة

مشروع تقرير اللجنة الثانية للدورة

المعقودة في قصر الأمم في الفترة من ٣ إلى

١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥

المقرر: السيد لوسيانو باريلارو (إيطاليا)

المتحدثون:

المملكة المتحدة نيابة عن الاتحاد الأوروبي

والدولتين المنضمتين إليه بلغاريا ورومانيا

النرويج

بنن نيابة عن أقل البلدان نمواً

المنسق الخاص لأفريقيا

جمهورية الكونغو الديمقراطية

نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين

مصر نيابة عن المجموعة الأفريقية

كوبا نيابة عن مجموعة دول أمريكا اللاتينية والكاريبي

ملاحظة للوفود

يعمم مشروع التقرير هذا على الوفود كنص مؤقت لإجازته.

وترسل طلبات إدخال التعديلات على كلمات فرادى الوفود في موعد أقصاه يوم الثلاثاء،

١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، إلى العنوان التالي:

UNCTAD Editorial Section, Room E. 8102, Fax No. 917 0056, Tel. No. 917 5654/1437

التنمية الاقتصادية في أفريقيا: دور الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو والتنمية

(البند ٥ من جدول الأعمال)

١- لأغراض النظر في هذا البند، كانت الوثيقة التالية معروضة على المجلس:

التنمية الاقتصادية في أفريقيا: إعادة النظر في دور الاستثمار الأجنبي المباشر (UNCTAD/GDS/AFRICA/2005/1).

٢- تكلم المنسق الخاص لأفريقيا فقال إن مسألة الاستثمار الأجنبي المباشر هي مسألة معقدة ومثيرة للجدل حتى في البلدان المتقدمة النمو كما يتبين من المشايدات المحيطة بقرار شركة هيوليت باكرد تخفيض قوة العمل لديها في فرنسا بأكثر من ١٠٠٠ موظف، وكما يتبين من اقتراح شركة صينية شراء شركة نفط أمريكية، هذا الاقتراح الذي أجهض بسبب القلق على الأمن القومي. وكان الهدف من تقرير الأونكتاد تحديد وتقييم الاستجابة للسياسات التي نُفذت في أفريقيا طوال ربع القرن الماضي في سياق برامج إصلاح واسعة النطاق على صعيد الاقتصاد الكلي لاجتذاب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. وأما المتوسط السنوي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أفريقيا فقد أصبح حتى عام ٢٠٠٤ تسعة أمثال ما كان عليه في الثمانينات إذ ارتفع من ٢ بليون دولار في تلك السنوات إلى نحو ١٨ بليون دولار في عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤ وذلك أساساً بسبب مشاريع البترول والتعدين الكبيرة الجديدة. غير أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ظلت متدنية مقارنة بإجماليها العالمي الذي يشمل العالم النامي؛ وقد تركّز ما يصل إلى ٨٠ في المائة من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر في أفريقيا على استخراج الموارد الطبيعية، ولم يسفر على ما يبدو عن الآثار الإيجابية المرجوة لأن المشاريع التي يدعمها هي مشاريع تعتمد على كثافة رأس المال وتفتقر إلى الارتباط ببقية الاقتصاد. وكان الأثر في الإيرادات محصوراً بقيم تصديرية نسبية نشأت، أما التكاليف البيئية والاجتماعية فقد زادت من سوء تكاليف استضافة الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع التعدين. وفي عدد من البلدان، تجاوزت قيمة تحويلات الأرباح إجمالي قيمة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى هذه البلدان، وكان هذا التجاوز في بعض الأحيان كبيراً جداً. ورغم أن حصيلة الإصلاحات الأخيرة في قطاع التعدين في أفريقيا كانت حصيلة إيجابية من منظور الشركات بدا أن هناك "سباقاً إلى القاع" في ضوء حجم الحوافز المقدمة من الحكومات المضيفة. أما حجم الاستثمار الأجنبي المباشر ومنافعه فيعتمدان على بلوغ عتبات معينة لمجموعة متنوعة من شروط الاقتصاد الكلي والشروط المؤسسية والهيكلية في الاقتصاد المضيف؛ وشكل الاستثمار الأجنبي المباشر فعلاً عاملاً إعاقاً بدلاً من أن يكون عنصراً رئيسياً من عناصر عملية التنمية.

٣- ووجه التقرير الانتباه إلى الحاجة إلى حيزٍ للسياسة العامة للاقتصاد الكلي في البلدان الأفريقية كي تنفذ سياسات تمكنها من استخلاص أقصى المنافع من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. وسلّم تقرير اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بأن نوعية تدخل الحكومة تعتمد على قوة طاقات الدولة المحلية، وأكد التقرير الحاجة إلى اتباع نهج مرن في تعزيز النمو الطويل الأجل يشمل مجموعة محددة من السياسات المفصلة حسب الظروف المحددة للبلد. وقال إن المطلوب هو إجراء إعادة نظر في السياسات بغية اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر: فمن الضروري الأخذ بمنظور مقارنة التكاليف والمنافع جدياً؛ وجمع سياسات صناعية استراتيجية وترتيبها وتحديد تعاقبها؛ وتجهيز الصادات التي تعتمد على الموارد محلياً بغية إيجاد قيمة مضافة وبغية تعزيز الطاقة الصناعية؛ وإعطاء أولوية لتكوين رأس المال

الحلي؛ وربط الاستثمار الأجنبي المباشر ببرامج الهياكل الأساسية التي تصدرها المساعدة الإنمائية الرسمية وذلك بغية توليد دفع تمويلي ضخم؛ ودعم ترتيبات التجارة الإقليمية للمساعدة على تعزيز الروابط بين التجارة والاستثمار من خلال إيجاد أسواق أكبر حجماً. ويمكن أيضاً استخلاص دروس مفيدة فائدة أكبر إذا أُلقيت نظرة جديدة على تجربة شرقي آسيا حيث شكّلت بدرجات متفاوتة السياسات الصناعية، والاستثمار الأجنبي المباشر، والعوامل الإقليمية المحركة جزءاً من حركة تصنيع متأخرة.

٤ - وتكلم ممثل جمهورية الكونغو الديمقراطية نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين فقال إن تحليل الأثر الإنمائي للاستثمار الأجنبي المباشر أثار أسئلة أساسية تتعلق بتكاليف ومنافع ذلك الاستثمار، فكيف يمكن مثلاً الاستفادة استفادة كاملة من الاستثمار الأجنبي المباشر كمحرك للتنمية وكيف يمكن تعزيز تحديد أهداف ذلك الاستثمار بحيث يساهم في التنمية. وقد أشار تقرير الأمانة إلى وجوب توجيه حصص الدولة المتزايدة من أرباح شركات التعدين والغاز والنفط إلى أنشطة تتصل بالتنمية. وينبغي للاستثمار الأجنبي المباشر أيضاً أن يساهم في تنويع القاعدة الإنتاجية على أن تطبق إلى جانب ذلك سياسات تجارية وصناعية تؤدي إلى تنمية ذات قاعدة واسعة. ويمكن للأونكتاد أن يساعد في هذا الصدد من خلال أعماله في مجال تحليل السياسة العامة ومن خلال المساعدة التقنية التي يقدمها. ومن الضروري تعزيز الالتزام بروح المسؤولية الإنمائية للشركات عبر الوطنية وحسن إدارة هذه الشركات ضماناً لجعل قطاع الأعمال عاملاً إيجابياً في التنمية. ومما يمكن أن يعزز ذلك الأثر سياسات بلدان المستثمرين الرامية إلى تشجيع التدفقات الخاصة ونقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية. ويمكن لتحليل السياسة العامة الذي يضطلع به الأونكتاد في هذا المجال أن يساعد في تنفيذ استراتيجيات إنمائية مصممة تصميمًا خاصاً. وشدد المتكلم على وجوب وجود حيز للسياسة العامة لدى البلدان الأفريقية قائلاً إن وصف سياسات جيدة بدون إتاحة حيز كاف للسياسة العامة يبدو مثل الدعوة التواقة إلى بعث النهج الإنمائي الذي يناسب جميع البلدان المتمثل في توافق واشنطن والذي ظهر عدم صدقيته الآن.

٥ - أما تخفيف عبء الديون فيعتبر عاملاً آخر يمكن أن يؤثر تأثيراً إيجابياً في نهج عالمي إزاء التنمية. وقد رحبت مجموعة الـ ٧٧ والصين بمبادرة قمة الثماني التي عقدت في غلين إيغلز، هذه المبادرة التي تدعو إلى إلغاء الديون متعددة الأطراف المستحقة على البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وإلى زيادة المعونة بمبلغ ٤٨ بليون دولار في السنة بحلول العام ٢٠١٠. واعتمدت هذه الاقتراحات في القمة العالمية التي عقدت مؤخراً في نيويورك، وجرى التأكيد عليها من جديد في اجتماعات الخريف السنوية للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي. أما الالتزامات التي جددتها بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في القمة العالمية والمبادرات التي أطلقت بشأن مصادر التمويل الجديدة فتناصب الشواغل إزاء المشاكل الأفريقية والتنمية عموماً، وينبغي توجيهها إلى أعلى المستويات. ودُعي الأونكتاد إلى الاضطلاع بأعمال موضوعية في إطار تخفيف الديون للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون.

٦ - وتعتبر التجارة مجالاً آخر من المجالات التي يمكن أن تحقق أفريقيا مكاسب فيها. فإمكانيات التصدير الأفريقية لا تُستغل استغلالاً كاملاً في التجارة بين بلدان الجنوب. أما النظام العالمي للأفضليات التجارية والشراسة الاستراتيجية الآسيوية - الأفريقية الجديدة فهما آليتان يمكن أن تساعد على تنمية الإمكانيات التجارية والتعاون الأقاليمي بدعم مستمر من الأونكتاد. وختم كلمته بالإشارة إلى أن خطة عمل الدوحة الصادرة عن قمة الجنوب

قد طلبت إلى الأونكتاد أن ينظم محافل تناول موضوع الاستثمارات بين بلدان الجنوب، وأن يخطط للقيام بذلك في العام ٢٠٠٦، وأن يقدم تقريراً عن تدفقات الاستثمار في داخل المنطقة.

٧- وتكلم ممثل مصر نيابة عن المجموعة الأفريقية فقال إن التقرير اتبع تقليداً في الأمانة هو الاضطلاع بأعمال تحليلية سليمة وشاقة تجمع فيها بين زوايا نظر مختلفة كي تؤثر هذه في الآراء التقليدية بشأن قضايا التنمية الاقتصادية في أفريقيا. وإذا أراد الأونكتاد أن يتكلم بصوت واحد وجب عليه أن يتكلم بصوت التنمية لأنها الولاية الراسخة للأونكتاد، ودوره التقليدي، وميزته النسبية الحقيقية. وأما تحليل التقرير للوقائع المتعلقة بدور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أفريقيا فقد تجاوز العرض الإحصائي لحجم الاستثمار الأجنبي المباشر في القارة وقدم منظوراً إنمائياً وليس منظور الشركات لأثر هذه التدفقات. وأشار التقرير إلى عدد من النقاط المثيرة للقلق. أولاً، رغم الإصلاحات الاقتصادية واسعة النطاق التي اضطلعت بها بلدان أفريقية في عقدين أو أكثر من العقود الماضية، انخفض تدفق الاستثمار إلى تلك البلدان انخفاضاً فعلياً من ٤,٤ في السبعينات إلى نحو ٢,٠ في المائة في عامي ٢٠٠١ و٢٠٠٣، وكانت هذه التدفقات زهيدة إذا ما قورنت بالتدفقات إلى بلدان أصغر حجماً مثل بلجيكا ولكسمبرغ. ثانياً، تركزت التدفقات في استخراج الموارد الطبيعية. ثالثاً، لم تتحقق الآثار الإيجابية التي تعزى عادة إلى تدفقات الاستثمار الأجنبي، بما فيها الآثار المتصلة بالتنمية. ولذلك فإن المسؤوليات الاجتماعية للشركات عبر الوطنية تتسم بأهمية كبيرة وتسلب الضوء على الأفكار الواردة في توافق آراء ساو باولو، وفي خطة عمل الدوحة، وفي قمة الجنوب الثانية، هذه الأفكار التي يلزم ترجمتها إلى حقيقة واقعة من قبل مؤسسات مثل الأونكتاد. ونظراً إلى اعتماد منافع الاستثمار الأجنبي المباشر على شروط متنوعة منها بلوغ عتبات معينة فيما يتعلق بحالة الاقتصاد الكلي والأحوال المؤسسية والهيكلية في اقتصاد البلد المضيف، توجد حاجة إلى قيام البلدان الأفريقية بإيجاد "حالة إنمائية" تشمل تنفيذ سياسات ترمي إلى إعادة تنشيط الاستثمار العام - الخاص كأساس لإطلاق النمو؛ وإقامة ترابط فعال فعالية أكبر بين الربح والاستثمار؛ وتعميق التكامل الداخلي. وهذا يستلزم سياسات صناعية استراتيجية، ويتطلب إفراح حيز أكبر أمام الحكومات الأفريقية لسياسة الاقتصاد الكلي. أما أعمال الدعم الدولية التكميلية فتعتبر أيضاً عاملاً حاسماً. وأثنى على الاقتراحات التي قدمها رؤساء دول وحكومات مجموعة الثماني في قمة غلينيغلز التي عقدت في حزيران/يونيه ٢٠٠٥ وهي اقتراحات تتعلق بزيادة تدفقات المعونة وإلغاء الديون المتعددة الأطراف المستحقة على البلدان الفقيرة المثقلة بالديون إلغاء كاملاً، كما أثنى على قيام عدد كبير من بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، في القمة العالمية لعام ٢٠٠٥، بتجديد التزام هذه البلدان ببلوغ أهداف المساعدة الإنمائية الرسمية في الإطار الزمني المحدد المواعيد. وقال بوجوب التمسك بمبدأ "الإضافة" المكرس في إطار تخفيف عبء الديون عن كاهل البلدان الفقيرة المثقلة بالديون (هذا المبدأ الذي التزم به قادة مجموعة الثماني كما التزمت به مؤسسات بريتون وودز)؛ ودعا إلى عدم فرض أي مشروطيات جديدة على المستفيدين المحتملين من تخفيف عبء الديون.

٨- وينبغي اختتام جولة الدوحة في هونغ كونغ (الصين) في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ كجولة إنمائية حقاً ترسخ التحرير المطلق من القيود في التجارة الدولية في مجال الزراعة. وينبغي للأونكتاد أن يواصل الاضطلاع بالتحليلات النقدية والمتعمقة وأن يقدم المشورة بشأن السياسة العامة للتنمية الأفريقية، بما في ذلك بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية وتنفيذ الشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا. وأما ركن الأونكتاد للتوصل إلى توافق

حكومي دولي فينبغي الاستفادة منه استفادة كاملة في المساهمة في زيادة فعالية ومنافع المساعدة التقنية وبناء القدرات في أفريقيا.

٩- وتكلم ممثل كوبا نيابة عن دول أمريكا اللاتينية والكاريبي فقال إن أفريقيا تضم ٧١ في المائة من أقل البلدان نمواً و٣٢ من ٣٨ بلداً تعتبر الأشد مديونية في العالم. وقال إن تحرير التجارة قد دمر الهياكل الاقتصادية في أفريقيا فيما اضطرت هذه الاقتصادات الزراعية أساساً إلى دخول المنافسة مع بلدان صناعية كبيرة على أساس غير منصف حيث تدعم هذه البلدان الصناعية المنتجين لديها. وقد اختفت الصناعات المحلية وزادت البطالة. وهذه الوقائع تشير إلى حجم التحديات القادمة وإلى الحاجة الملحة إلى ترجمة المناقشات الدولية إلى إجراءات محددة. وليس في وسع البلدان الأفريقية أن تحقق الوفورات الداخلية اللازمة لاعتماد استراتيجيات للتنمية الاقتصادية، كما ينبغي ألا تستخدم تدفقات رأس المال الخاص في استراتيجيات طويلة الأجل. فالديون التي لا يمكن تحملها تقلل القدرة على اجتذاب الاستثمار الأجنبي والمحلي وبذلك تحول دون النمو والاستثمار العام المحدود في الهياكل الأساسية، والخدمات الأساسية، وتنمية الموارد البشرية، وأي إنفاق آخر يرمي إلى الحد من الفقر. وتعاني القارة من استمرار هجرة سكانها وخسارتها المهنيين والفنيين. ورغم غنى أفريقيا في الموارد الطبيعية تواجه مشاكل تتصل بالتخلف الإنمائي مثل الفقر، والجوع، والأمية، وسوء الوضع الصحي، والتراعات. ويمكن لثروة القارة أن تساهم في تنميتها الاقتصادية ولكن ذلك يتطلب تقديم المساعدة والتمويل والاستثمار للبلدان الأفريقية، فضلاً عن تعزيز آليات التكامل لديها.

١٠- وتابع قائلاً إن البلدان المتقدمة النمو والمؤسسات المالية الدولية تحتاج بالقول إن أفريقيا تحتاج إلى إيجاد بيئة تتسم بمزيد من الحرية الاقتصادية ومزيد من ضمان حقوق الملكية بغية اجتذاب الاستثمار. غير أنه يبدو من تقرير الأونكتاد أن التركيز على اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن أن يسيء إلى السياسة الإنمائية بل يمكن في بعض الحالات أن يشوه الإمكانيات الاقتصادية الطويلة الأجل. وقد أصبح الاستثمار الأجنبي المباشر الطريقة المفضلة لتمويل التنمية في أفريقيا أملاً في أن يعوض هذا الاستثمار عن نقص الاستثمار بدون زيادة الديون الخارجية، وأملاً في أن يوفر فرصاً للعمل وفرصاً للتصدير وتكنولوجيات جديدة. بل إن الشركات الأجنبية تتلقى حوافز مشابهة للدعم وذلك على حساب السياسات التي تحاول تشجيع الشركات الوطنية والاستثمار المحلي. غير أن أفريقيا لم تتلق إلا نسبة ضئيلة جداً من تدفقات الاستثمار العالمي. أما سجل برامج التكيف في السنوات العشرين الأخيرة فلا يؤيد الفكرة القائلة بأن الانفتاح على الشركات الأجنبية من شأنه أن يحدث تحولاً في مناخ الاستثمار في أفريقيا. فهذه البرامج لم تساعد على تعديل السمات الهيكلية للمنطقة أو على إدماجها إدماجاً إيجابياً في الاقتصاد العالمي، وفي الوقت ذاته فشلت هذه البرامج في استعادة الاستقرار إلى مناخ اقتصادي مؤاتٍ للاستثمار والعمالة. أما فكرة اجتذاب مزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر فلا تزال فكرة سليمة باعتبارها نتيجة من نتائج النظرة الكلاسيكية الجديدة إلى التنمية رغم أن هذا الاجتذاب يمكن أن ينشئ تكاليف وأن يجلب منافع. أما التشوه الهيكلي وقيود الاقتصاد الكلي فقد عززا نظاماً للاستثمار الأجنبي المباشر يتسم بتدني القيمة المضافة وبقلة إعادة استثمار الأرباح. ولا تزال أفريقيا تواجه مهمة صعبة في الموازنة بين منافع وتكاليف الاستثمار الأجنبي المباشر، وفي تجنب الاستثمارات القائمة على المضاربة سعياً إلى تحقيق عوائد سريعة بأفق قصير الأجل. ويتعين إعادة تنشيط تراكم رأس المال الداخلي. وتحتاج البلدان الأفريقية إلى سياسات متماسكة في مجالات التجارة الدولية والمالية

والسند فضلاً عن حاجتها إلى حيز لسياستها العامة كي تطبق استراتيجياتها بغية تطوير قدرتها المحلية على إيجاد الموارد وتحسين أدائها في الإنتاج والتجارة.

١١- وتكلم ممثل المملكة المتحدة نيابة عن الاتحاد الأوروبي والبلدين المنضمين إليه بلغاريا ورومانيا فقال إن المسؤولية الرئيسية عن تنمية البلدان الأفريقية تقع على عاتق هذه البلدان نفسها. وانطلاقاً من روح الشراكة، أيد الاتحاد الأوروبي الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا من خلال سياسات المعونة المنسقة والمهادفة التي تعتمد عليها الجهات المانحة، وتابع قائلاً إن الاتحاد الأوروبي على استعداد للتعاون مع الاتحاد الأفريقي في الجهود الرامية إلى بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. ومن المأمول فيه أن يشكل اجتماع مجلس أوروبا المقرر عقده في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، إلى جانب خطة عمل أفريقيا لدى البنك الدولي، إطاراً للمساعدة التي يقدمها الاتحاد الأوروبي إلى أفريقيا. ويوجد تحد كبير للسلم والأمن وإدارة الحكم السليم. وينبغي بذل مزيد من الجهود لتعزيز السلم والأمن في جميع مراحل دورة النزاع، وهذه المراحل هي منع وقوع النزاع، وإدارة النزاع، وحل النزاع، والأهم من ذلك كله الإعمار في أعقاب النزاع. وقد أنشأ الاتحاد الأوروبي مرفق السلام من أجل أفريقيا وقدم له في عام ٢٠٠٤ مبلغ ٢٥٠ مليون يورو. وقد استخدم جزء من أموال هذا الصندوق لجهود دعم السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، ولأنشطة بناء القدرات في دائرة السلم والأمن بالاتحاد الأفريقي. ويشكل منبر حقوق الإنسان المشترك بين الاتحاد الأوروبي وأفريقيا لبنة أخرى من لبنات الشراكة. وفيما يتعلق بالنمو الاقتصادي والتجارة والترابط بينهما أبرز المتكلم أهمية سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات الهيكلية التي تشجع الاستثمار الخاص والنمو الذي يضع مصالح الفقراء في الاعتبار.

١٢- ومضى قائلاً إن الاتحاد الأوروبي لا يعتزم فرض سياسات على البلدان الأفريقية، بل من المؤكد أنه لا يعتزم فرض نهج وحيد يعتبر مناسباً لجميع الحالات، ولكن هناك حاجة إلى إطار ما. ولاحظ أن المجلس لم يشهد كثيراً من المناقشة لحفل الأعمال التجارية الأوروبي - الأفريقي الذي يلتقي فيه المقاولون من القطاعين الخاص والعام من أوروبا وأفريقيا لمناقشة الاستثمار الأجنبي والمحلي. وإضافة إلى التجارة بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب في الأسواق البعيدة ينبغي للبلدان الأفريقية أن تستكشف إمكانيات توسيع نطاق التجارة بين بلدان الجنوب المتجاورة. ولاحظ تكرر الإشارات مؤخراً إلى مسألة تآكل الأفضليات، وقال إن الاتحاد الأوروبي مستعد لبحث هذه المسألة مع شركائه التجاريين. وعلق المتكلم آمالاً على الإطار المتكامل المعزز لأقل البلدان نمواً الذي كان موضع نقاش في اللجنة الإنمائية للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي في نهاية أيلول/سبتمبر. وقال إنه مستعد لمناقشة مسألة ما يسمى تكاليف التكيف التجاري في البلدان النامية. وأكد أيضاً على أهمية اتفاق التجارة الإقليمية وكذلك أهمية اتفاقات التجارة الثنائية.

١٣- وفي إشارة إلى تقرير أفريقيا الصادر عن الأونكتاد قال إن الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي تشعر بقدر من خيبة الأمل إزاء ذلك التقرير لا بسبب درجة الدقة في الوقائع الواردة فيه بل بسبب الانطباع العام الذي يعطيه بأن الاستثمار الأجنبي المباشر هو استثمار سيئ. وربما كان التقرير إيجابياً بدرجة أكبر لو أشار إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن أن يكون مفيداً إذا وجدت الظروف الصحيحة. وكان ينبغي أن يتوخى التقرير مزيداً من الحذر في تناوله سياسات اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر وذلك بتضمينه مناقشات بشأن المستثمرين الأجانب والوطنيين. وأخذ بالاقتراح الوارد في التقرير والداعي إلى اتباع نهج إقليمي لاجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر.

وقال إنه قد يكون من المثير للاهتمام معرفة آثار إلغاء الديون على الوفورات المحلية في البلدان النامية. وأعرب المتكلم عن اهتمامه بالحصول على مزيد من المعلومات عن الاقتراح الذي قدم مؤخراً بشأن المقايضة بين الديون والملكية وهو الاقتراح الذي تقدمت به مجموعة الـ ٧٧، مشيراً إلى أنه سبق أن قدمت مقترحات مماثلة ولم تحقق نجاحاً كبيراً. وختم كلمته باقتراحه أن تنظر أمانة الأونكتاد في تخصيص خدمات القطاع العام (مثل المياه والكهرباء والاتصالات) في سياق آثار الاستثمار الأجنبي المباشر.

١٤- وأعربت ممثلة النرويج عن تقديرها لحسن نوعية تقرير الأونكتاد عن التنمية الاقتصادية في أفريقيا، ولاحظت أنه رغم الزيادة التي شهدتها البلدان النامية في حصتها من الاستثمار الأجنبي المباشر، لا يظهر تقرير الاستثمار العالمي إلا تغيرات هامشية في حصة أفريقيا من حجم الاستثمار الأجنبي المباشر على الصعيد العالمي. وفي العديد من البلدان الأفريقية ظلت المساعدة الإنمائية الرسمية تؤدي دوراً غالباً في تدفقات رأس المال. وتشعر النرويج بقلق بالغ لأن الكثير من البلدان الأفريقية لا يزال متأخراً في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. وتعتبر الأموال العامة والمساعدة الإنمائية عناصر ضرورية للحد من الفقر على نحو فعال ولكنها أبعد ما تكون عما يكفي لذلك. وإضافة إلى وجود مناخ استثمار سليم ويمكن التنبؤ به وسياسات داعمة له على مستوى الاقتصاد الكلي وأطر مؤسسية وقانونية، ينبغي للسلطات المحلية أن تضمن وجود إدارة حكم حسنة، واستقرار سياسي، وهياكل أساسية مادية صلبة.

١٥- وقد جعلت النرويج من التعليم هدفاً رئيسياً لأنه إضافة إلى وجود بيئة مؤاتية للاستثمار وتوفر موارد طبيعية، يلزم وجود أصول مثل اليد العاملة الماهرة والنظام التعليمي القوي لاجتذاب مزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر. وسوف تواصل النرويج تقديم مساعدتها الضخمة إلى البنك الدولي والأونكتاد وغيرهما من الوكالات المتعددة الأطراف التي تقدم مساعدة تقنية وتُعزز بناء القدرات في البلدان النامية. وفي معرض الإشارة إلى أهمية قلب نمط الاستثمار غير المؤاتي في أفريقيا، ذكرت المبادرات التي اتخذت مؤخراً لوضع حد لإهمال القارة. وقالت إن من التطورات المشجعة الشراكة من أجل أفريقيا بين اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وبلدان مجموعة الثماني. وإذا أكدت وجوب إيلاء أقل البلدان نمواً أولوية لأنشطة الأونكتاد، قالت إن بلدها يشعر بقلق شديد بسبب الأرقام الأخيرة التي تبين أن مجرد ١٥ في المائة من موارد الأونكتاد في مجال المساعدة التقنية قد خصصت لأفريقيا.

١٦- وتكلم ممثل بنين نيابة عن أقل البلدان نمواً فقال إن عدداً من التحديات الإنمائية التي تواجه أفريقيا لا يمكن تناولها إلا في بيئة دولية مؤاتية. فعلى الرغم من أن سكان أفريقيا يشكلون نحو ١٣ في المائة من سكان العالم فإن ما تتلقاه القارة لا يزيد عن ١ في المائة إلا قليلاً من الاستثمار الأجنبي المباشر ولا يمثل إلا نحو ١ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي. وفي ضوء الأداء الحالي ونظراً إلى الأهداف الإنمائية للألفية، ينبغي للمجتمع الدولي أن يعطي جواباً واضحاً وأن يقدم حلولاً ملموسة للمشاكل الإطارية التي تواجه أفريقيا. فتتمويل التنمية يُعتبر أمراً أساسياً لدى البلدان الأفريقية حيث الموارد المحلية شحيحة وعبء الديون الخارجية يُضعف قدرة الحكومات على إجراء الاستثمارات اللازمة. ومطلوب تقديم مزيد من المساعدة بما في ذلك الإعفاء من الديون. وفي هذا الصدد، تُقدر أقل البلدان نمواً القرار الذي اتخذ مؤخراً بإلغاء ديونها الخارجية. غير أن هذا ينبغي أن يُستكمل باستثمارات بمستوى مناسب لتعزيز التنمية الاقتصادية عن طريق تمويل الطرق والطاقة ومياه الشرب والمرافق الصحية والمدارس والري والأسمدة وما إلى ذلك. وينبغي لهذه الاستثمارات أن ترسي الأسس لنمو مستدام.

١٧- وقال إن من الأمور العاجلة تعزيز وتنويع الطاقة الإنتاجية للبلدان الأفريقية. ورغم أن هذا الشرط ليس جديداً إلا أنه بات أمراً أشد إلحاحاً اليوم مما في أي وقت مضى. وأما الإدماج المنسجم لأفريقيا في الاقتصاد العالمي فيتطلب طاقات أكبر قدرة على المنافسة وطاقة تكنولوجية أوسع. وفي هذا الصدد، يُعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر مهماً أهمية كبيرة. وقد بينت الأمانة أنه يمكن للتعاون الإقليمي أن يحدث زيادة في الاستقرار المالي وأن يحسّن التخطيط لبناء الهياكل الأساسية وزيادة التنمية الصناعية. وهذه العناصر كلها يمكن أن تساهم في تحسين المشاريع المحلية وأن تعزز الاستثمار الأجنبي المباشر. وتواجه الاقتصادات الأفريقية قيوداً هيكلية ولذلك توجد حاجة إلى سياسة إقليمية لمعالجة مسألة توفير الهياكل الأساسية.

١٨- وختم كلمته بالقول إن مجموعة أقل البلدان نمواً تود أن تتقدم بالشكر للأونكتاد لما اضطلع به من أعمال للمساعدة على تقوية وتعزيز الطاقة التجارية في أفريقيا. وتود أن ترى توسيع نطاق المساعدة التي يقدمها الأونكتاد لتشمل أشكالاً أخرى من أشكال التعاون مثل التدريب على الدبلوماسية التجارية المتعددة الأطراف، وإدارة الديون، وتحديد أهداف للاستثمار، واتخاذ مبادرات لدعم الإنتاج وتنويع السلع الأساسية.
